

باسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

مجلة القانون والمجتمع والسلطة هي مجلة شهرية محكمة، تصدر عن مجر
قانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السنية وهران، المعتمد بموجب
قرار الوزاري رقم 66 المؤرخ في 30 ماي 2010

مجلة

القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة

د. محمد بوسلطان

مدير التحرير

د. نصر الدين بوسماحة

رقم 3-2014

باسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

مجلة القانون، المجتمع والسلطة هي مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر القانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السانية وهران، المعتمد بموجب القرار الوزاري رقم 66 المؤرخ في 30 ماي 2010.

تنشر المجلة البحوث القانونية العلمية، وتأمل في هذا الإطار أن تكون منارة جديدة في حقل الدراسات القانونية بفضل مساهمات الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

بعد تخصيص العدد الأول من المجلة لموضوع الحكم الراشد ثم العدد الثاني لموضوع العدالة الانتقالية، ارتأت هيئة المجلة أن تفتح المجال أكثر في العدد الثالث لنشر دراسات متنوعة ما بين العلوم القانونية والعلوم السياسية. نتيجة لذلك ورد في هذا العدد دراسات يندرج بعضها في القانون الدستوري وكذلك قانون الأعمال وقانون المالية إضافة إلى القانون الجنائي والبعض الآخر في العلوم السياسية.

مجلة: القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة

الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير

الدكتور: نصر الدين بوسماحة

اللجنة العلمية

د. محمد بوسلطان	أستاذ التعليم العالي	جامعة السانية وهران
د. عزور كردون	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
د. عمر صادق	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري
د. لمين شريط	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة
د. تراري ثاني مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة السانية وهران
د. شربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعد دحلب البليدة
د. نصر الدين بوسماحة	أستاذ محاضر	جامعة السانية وهران
د. فاضلة عبد اللطيف	أستاذ محاضر	جامعة السانية وهران

مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر

القانون، المجتمع والسلطة

جامعة وهران

الحكم الراشد والتنمية

د. صافو محمد

أستاذ محاضر قسم "ب"

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة وهران

ملخص:

"لم تعد عملية تحقيق التنمية المستدامة مرتبطة بالجوانب الاقتصادية والمالية والتكنولوجية فحسب وذلك بزيادة الإنتاج الصافي والإجمالي من السلع والخدمات بل هي تحدي مؤسسي وسياسي يرتبط بنوعية الحكم ومدى مشاركة المواطنين في القدرات المحددة لمصيرهم ومستقبلهم.

إذ أنه وبعد عقود من الاستقلال بدأت تتكشف حالة العجز والشلل عن تحقيق الحاجات الأساسية للمواطن العربي والضامنة لحقه في الكرامة الإنسانية التي تحرره من الفقر والجهل والمرض وتوسع من خيارات الناس وتحفظ احتياجات الأجيال المقبلة.

ومن ثم فإن ضعف التنمية لا يمكن تغييرها بنقص الموارد وقلة الإمكانيات، بل لضعف الحكم وتدني مستواه المؤسسي وفقدان المناعة اللازمة للتكيف مع التحولات الاجتماعية والسياسية، الشيء الذي يدفعه إلى تنسيق دائرة المشاركة السياسية ومصادرة الحريات العامة، واعتماد الفساد كآلية للسير بعيدا عن كل أشكال الرقابة والمحاسبة، وفي ذلك تهديد مباشر للعملية التنموية."

مقدمة:

تعتبر التنمية، بما تقوم عليه من تحويل لموارد الأمة وإمكاناتها الإنتاجية بشكل يزيد من إنتاجها الصافي والإجمالي من السلع والخدمات¹، واحدة من أهم التحديات التي رفعتها الدول النامية في مرحلة ما بعد الاستقلال وكان الرهان يدور حول استغلال الثروة والتوزيع العادل لها في مواجهة الفقر والأمية، الجهل والمرض، وذلك تماشياً مع أولويات المرحلة التي تعاملت مع التنمية من منطلقات اجتماعية واقتصادية وحتى تكنولوجية دون البحث في الجوانب المؤسسية والسياسية.

وكانت النتيجة، بعد عقود من الاستقلال، ضعف التنمية وضياح مختلف الحقوق الأساسية للمواطن. والسؤال هنا: هل هناك علاقة بين الفشل في التنمية وطبيعة النظم السياسية الحاكمة؟، وللإجابة على ذلك تم إتباع الخطة التالية:

1- مفهوم التنمية:

التنمية: "هي حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في جملة على أساس من المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءً على مبادرته إذا أمكن ذلك، فإذا لم تظهر هذه المبادرة تلقائياً تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبحثها واستشارتها بطريقة تضمن الاستجابة الفعالة لهذه الحركة"².

إن وجود حركية تنموية يساعد على تكامل المجتمعات وتماسكها في إطار الدولة القوية والقادرة على تحقيق التقدم الوطني الذي ينعكس على جميع أفراد الأمة.

غير أن هذه الحركة لا ينبغي أن تكون محصورة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع، بل ينبغي أن تنعكس على تحسن مستوى المعيشة وتمكين الفقراء والمهمشين ومختلف الفئات الاجتماعية الضعيفة من التمتع بعوائد النمو. والتنمية بهذا المعنى يجب أن تكون قائمة على مجموعة من الأسس:

1- أن تكون عملية واعية مخططة، هادفة ودائمة.

2- أن تكون خالقة للشغل.

3- أن تكون خالقة للثروة.

4- متوازنة قطاعياً وجهوياً.

1 فيرل هيدري، الإدارة العامة: منظور مقارن. الجزائر: د.م.ج، 1985، ص 62.

2 مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها. الإسكندرية: نشأة المعارف، 1987، ص 131.

5- قوامها الموارد البشرية والكفاءات الوطنية. وهذه الشروط هي بمثابة مدخلات للنظام السياسي، ليجعلها إلى سياسات عامة وبرامج كفيلة بتحقيق المطالب التنموية للمواطن كالتشغيل والسكن والتعليم... الخ.

2- واقع التنمية في البلاد العربية:

لقد حققت الدول العربية إنجازات إنمائية واقتصادية كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، غير أنها لا زالت في مدخل القرن الواحد والعشرين، تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية عميقة ومعقدة تمس حاضرها ومستقبلها¹ ومنها معدلات الأمية المرتفعة وتدهور نوعية التعليم وبطء البحث العلمي والتطور التقني، وضعف القاعدة الإنتاجية والقدرة التنافسية وتوسع رقعة الفقر وزيادة معدلات البطالة. وهو واقع رصدته تقرير حال الأمة العربية (2010/2011) في تشخيصه لأداء الاقتصاديات العربية كاشفا عن إنتاجها لظاهرة "مجتمعات المخاطر"²، ويتبدى ذلك في:

- 1- الفجوة المتزايدة في توزيع الدخل والثروات، واتساع الفجوة بين فئات المجتمع من الأغنياء والفقراء، وانحسار الطبقة المتوسطة واستفحال عدم عدالة التوزيع.
- 2- البطالة، وخاصة بين الشباب، وتزايد جيش العاطلين عن العمل، وهو ما يزيد من أعداد الاحتياط القابل لجميع الاحتمالات، ويهدد السلم والتماسك الاجتماعي.
- 3- الانتشار الواسع للفساد، الذي أصبح يهدد قيم المجتمعات وسلوكها، ويشكل الحاضرة لأي توجهات اجتماعية ضارة.
- 4- تفاقم الديون العامة، واضطراب نظام الائتمان.
- 5- تصاعد العجز في الموازن الجارية وفي الموازنات العامة.
- 6- ارتفاع الأسعار، وخاصة تلك المتعلقة بالموارد والسلع الحياتية، وانعكاس ذلك كله على مستويات المعيشة.

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة، ص 111.

2 أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد (محرران). حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص 268، 269.

3 - علاقة الحكم بالتنمية:

يعبر مفهوم الحكم عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع، وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي¹. وهو بهذا المعنى شرط ضروري للاجتماع السياسي وتنظيم العلاقات بشكل عادل وعقلاني، غير أن المشكل هنا ليس في المفهوم بقدر ما هو مرتبط بنوعية الممارسة التي يمكن أن تصل حالة التردّي فيها إلى درجة عدم الفصل بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والمال الخاص بطريقة تدفع نحو هدر الموارد المتاحة وسوء استخدامها بما يتعارض وأولويات التنمية.

وعندما يصبح الحكم فاسدا وتهتز شرعية المؤسسات وتراجع ثقة المواطنين في السلطة القائمة، تصبح عملية الإصلاح الجذري حتمية لا مفر منها، وذلك ضمانا لقيام الأجهزة الحاكمة بوظائفها المرتبطة بحقوق المواطنين وحاجياتهم. والإصلاح هنا هو بناء حكم راشد تقوم به سلطة سياسية شرعية، وإدارة عامة ذات فعالية وكفاءة، من أجل تنفيذ سياسات عامة تستجيب لحاجيات المواطن في مدى القدرة على مواجهة الفقر، وتحسين نوعية الحياة، وتمكين المواطن من المشاركة في اتخاذ القرارات.

وإن أصل هذه الوضعية لا يكمن في نقص الموارد الاقتصادية والمالية ولا في نقص الكفاءات البشرية، بل أصل الداء والانحطاط والتخلف كما يقول الكواكبي هو الاستبداد السياسي، أي تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعه²، وتعبير حديث الاستفراد بإدارة الشأن العام بعيدا عن كل أنواع المساءلة والمحاسبة.

والمسألة والمحاسبة من خصوصيات الديمقراطية، وهي الأساس في تحقيق الحكم الصالح كشرط ضروري للتنمية المتوازنة والمستدامة، وهذه المفاهيم والقضايا لم تكن تحتل موقعا متقدما في أجندة المفكرين العرب لدرجة أنهم لم يعطوا اهتماما كبيرا لمسألة الحكم الذي ستكون عليه مرحلة ما بعد الاستقلال الشيء الذي انعكس على بنية الدولة العربية بكاملها، خاصة من حيث علاقة التأزم التي ظلت تحكمها في التعامل مع مجتمعاتها.

1 حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (ندوة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 95.

2 عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد. الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2000، ص 09.

ودخلت البلاد العربية الألفية الثالثة وعشر سكانها يعاني من الجوع والمرض والجهل، بل إن النسبة وصلت في بعض الأقطار قرابة ربع السكان¹، وكل ذلك بسبب ضعف مؤسسات الحكم وفساد النخب الحاكمة.

وقد رصد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 تدني نوعية المؤسسات في العالم العربي مقارنة بالمتوسطات العالمية وبخاصة في مجالات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات، الحد من الكسب غير المشروع وبنوعية الحكم كالتمثيل والمساءلة².

واستناداً إلى المجالات المذكورة، تبين أن تحدي التنمية بمعناها الواسع (الحرية، الصحة، التعليم، حكم القانون...) لا يزال ملحا على الأقل بالنسبة لـ 91% من سكان البلدان العربية³.

الفساد والتنمية:

1- تشكو البلاد العربية وبدرجات متفاوتة من احتلالات كبيرة في القدرة على تسيير المال العام، خاصة أمام ضعف مؤسسات الحد من الكسب غير المشروع وانعكاسات ذلك على تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية والرفع من معدلات النمو بالشكل الذي يسمح بتطوير المستوى المعيشي والحياتي للإنسان العربي.

وهو ما فسح المجال لانتشار الفساد بأشكال كبيرة وخيالية في بعض البلدان، حيث ازداد حجم الفساد وتشابكت حلقاته، وترابطت آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مما يهدد مسيرة التنمية ومستقبل مجتمعاتنا العربي في الصميم⁴.

كما أدى انتشار الفساد إلى بروز طبقة من رجال الأعمال، الذين أخذوا يقومون بأعمال أقرب إلى أعمال السمسرة من الإنتاج الفعلي، هذه السياسات انسجمت مع شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي كانت تضغط نحو خصخصة المرافق العامة والصناعات الأساسية والانفتاح الاقتصادي على الشركات

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي ص 89.

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة ص 106.

3 تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مرجع سابق ص 108.

4 محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايره. في: الفساد والحكم الراشد في البلاد العربية (ندوة)، مرجع سابق، ص 89.

الأجنبية¹، على حساب السياسات الاجتماعية وهو ما ضاعف من حدة البطالة وارتفاع عدد الفقراء، وانعكاس ذلك على الصحة ونوعية التعليم، والوصول في النهاية إلى حالة من اللا تكافؤ في الفرص، والانقسامات الاجتماعية والتمييزات الجهوية التي كثيرا ما تهدد الكيانات السياسية في وحدتها واستقرارها، وتهين المواطن في كرامته.

أصبح الفساد ثقافة تنظيمية في الحصول على الخدمات العامة في الوطن العربي، وآلية لتوزيع المنافع وشراء السلم الاجتماعي، وهو ما أدى إلى القضاء على المحاسبة والمساءلة كأساسيات يقوم عليها الحكم الصالح من أجل التنمية.

والمساءلة تتعلق بالسلطة، أي أنها تتعلق بأن يكون للناس ليس فقط الحق في أن يدلوا بدلوهم في القرارات الرسمية، بل أن يكون لهم أيضا الحق في إخضاع حكامهم للمساءلة. وأن يكون بإمكانهم طلب أجوبة على القرارات والأفعال² وعلى كل انتهاك قانوني لحقوق الناس، ومثال ذلك عندما تنتهك إحدى الشركات معايير التلوث البيئي مثلا، وتفلت من العقاب، فإنه لا توجد مساءلة لأن القوانين والقواعد التنظيمية الوطنية الضعيفة أو لا يجرى تنفيذها بقوة³ وفي حالات أخرى يجب أن يكون موضوع المساءلة منصبا على الجميع: (المدرس في مدرسته، الطبيب في مهنته، الصانع في حرفته، المسؤول في سياساته وقراراته، الموظف في وظيفته... الخ). فكل هذه المسؤوليات هي في النهاية حقوق مرتبطة بحاجيات تنمية للإنسان العربي.

ولا يكفي وجود مؤسسات للمساءلة، من أجل ضمان حقوق الناس ومصالحهم لأن أدائها سيكون ضعيفا في ظل سيادة الفساد والتعسف في استعمال السلطة، وهو ما يفرض البحث في آليات جديدة وردعية في مكافحة نظام الفساد والاستبداد.

وبينت تجارب العقدين الأخيرين بوضوح أن البلدان العربية التي سلكت نهج الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف المنظمات المالية لم تنجح في تحقيق التنمية المطلوبة، بل قلصت من وظائف الدولة في مجالات الرعاية والحماية الاجتماعية.

1 زياد حافظ، "ثورة يناير" في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل. في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، رياح التغيير في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 19.

2- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية. بيروت: دار النهضة العربية، 2004، مرجع سابق، ص 869.

3- المرجع السابق ذكره، ص 870.

وهكذا نتج عن سياسات الخصخصة الاقتصادية تشريع هيمنة فئات محدودة من المقربين من دائرة الحكم. في غياب أي إطار تنافسي صحيح¹، أي تركيز الثروة والاستفراد بالسلطة، وهما القضيتان الرئيسيتان اللتان تحكمتا في حركية الفعل السياسي العربي وما نتج عن ذلك من هيمنة وتسلط، وعنف مضاد تحول في حالات عديدة إلى ثورات عربية على واقع تنموي متخلف عجزت كل الإصلاحات على تغييره.

والتنمية هنا لا تتطابق مع النظريات ضيقة الأفق. من مثل القول بتطابق التنمية مع نمو مجمل الناتج القومي، أو مع زيادة الدخل الشخصية، أو مع التصنيع، أو مع التقدم الثقافي، بل يمكن النظر إليها باعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس²، وهذا التطابق بين التنمية والحرية هو الأساس الذي قامت عليه مطالب الثورات العربية في بدايتها (تونس 2010) قبل أن تحول عن مساراتها وأهدافها.

فالحرية السياسية والقدرة على المشاركة في حياة المجموعة لا تقلان أهمية عن القراءة والكتابة والتمتع بصحة جيدة، فبدون الحريات السياسية تصبح خيارات الناس محدودة³.

آليات التحول:

إن تحقيق التنمية المستدامة، والقائمة على حرية الإنسان بما يسمح بتوسيع خيارات الناس وتعددتها من خلال تكوين وتعزيز القدرات وخلق الفرص اللازمة لتوظيفها⁴، يتوقف على مقاربة تنموية شاملة متعددة الأبعاد:

1- البعد السياسي:

وذلك من خلال تعزيز عملية المشاركة السياسية بما يدفع نحو إعادة بناء الحكم وترشيده، فالحكم الجيد هو شرط لازم وغير كاف للرخاء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي⁵.

1- سعيد بن سعيد العلوي، السيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي. دمشق: دار الفكر، 2006، ص 125.

2 أمارتيا صن، التنمية حرية. تر: شوقي جلال. الكويت: عالم المعرفة، 2004، ص 15.

3 عبد الله عطوي، مرجع سابق، ص 846.

4 تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002. مرجع سابق، ص 13.

5 دواود، ف. كيتل، ثورة الإدارة العامة: تقرير حول تحول الحكم. تر: محمد شريف الطرح. الرياض: مكتبة العبيكان، 2003، ص 06.

فالمشاركة السياسية هي مفتاح تجاوز أزمة المشروع التي تعانيها الأنظمة العربية وبداية تفكيك الحكم التسلطي الذي فشل في رسم سياسات تنموية وضمن تنفيذها بما يحقق كرامة المواطن ويحفظ الحقوق المتطورة للأجيال المقبلة. فالرهانات التنموية التي تبنتها الأنظمة العربية، أثبتت التحولات التي شهدتها العالم العربي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، عجزها لافتقارها للحرية. فالمجتمعات التي لا تنعم بالحرية لا تستطيع حتى أن تحافظ على المنجزات الاقتصادية والتنموية¹.

وذلك من منطلق أن التنمية ليست مجرد موارد بشرية أو اعتمادات مالية، أو وفاء بالاحتياجات الأساسية فقط، وإنما هي نهج أصيل يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية².

2- البعد الاقتصادي والاجتماعي:

يعتبر النمو الاقتصادي المحرك الأساسي للتنمية، ويتوقف خلق النمو في القدرة على جلب الاستثمارات الخارجية وتحفيز الاستثمارات الداخلية مما يساهم في حفظ معدلات البطالة وتقليل فجوة الفقر في العالم العربي.

كما أن النمو الاقتصادي يؤدي في الأغلب إلى تراجع في مستويات الفقر، بما يساهم، وبالعكس ما كان متصوراً سابقاً، في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ذلك لأن تقليل الفقر فيه رفع لإنتاجية الفقراء وزيادة الطلب الكلي، وزيادة المدخرات التي تستخدم لتعليم الأبناء والحصول على الخدمات الصحية المحلية، وغيرها من قنوات تحفيز النمو الاقتصادي³.

ويبقى العمل الإنتاجي المرتبط بالتطور الصناعي والتقدم العلمي والتكنولوجي هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، شريطة مرافقة الدولة العربية لعمليات التحول الاقتصادي والاستمرار في وظائفها الاجتماعية من منطلق ضمان العدالة الاجتماعية، أي أن ثمار النمو ينبغي توزيعها بطريقة عادلة حتى لا تكون تفاوتات حادة في الدخل مما يهدد الأمن الاجتماعي والمجتمعي.

1 تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، مرجع سابق، ص 02.

2 المرجع السابق ذكره، نفس الصفحة.

3 يوسف خليفة اليوسف، "أزمات غياب العدالة الاجتماعية". في: أزمة الدولة في الوطن العربي (ندوة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 437.

فكثيرا ما شعرت جهات عديدة من الوطن الواحد، أنّها مهمشة اقتصاديا ومحرومة من الثروات الوطنية مقارنة بمناطق أخرى. ونصبح أمام اختلالات جهوية يمكن أن يتوارى معها الانتماء الوطني وتراجع الوطنية لصالح ولاءات تقليدية لا تكون الدولة الوطنية بالضرورة مرجعيتها الأولى.

وتعزيز الوحدة والتماسك الاجتماعي مرهون بالعدالة في توزيع الحقوق، وجعل التعليم والصحة والحرية من ضمن الأولويات التنموية. فالمدخل إلى بناء اقتصاد قوي ومنافس في عالم متفتح مشروط بإنتاج المعرفة عبر منظومة اجتماعية تجعل من التعليم قيمة عليا تساهم في ضمان تكافؤ الفرص، وتأمين الكرامة الإنسانية من خلال "اقتصاد المعرفة". فالبعدين الاقتصادي والاجتماعي مترابطان ولا يمكن الفصل بينهما، فالمعرفة التي ينتجها المجتمع التماسك هي التي تخلق التنمية الشاملة التي تستجيب لحاجيات الناس وتطلعاتهم.

3- وجود مجتمع مدني فاعل:

إن وجود هذا النوع من المجتمعات في البلاد العربية مرهون بحركية المجتمع واستقلالته عن الدولة. حتى يتمكن مم ممارسة دوره في المساءلة والمحاسبة، وفي جعل الدولة تفي بالتزاماتها المختلفة. كما يمكن أن يشكل المجتمع المدني مجالا واسعا للمبادرة الخاصة في مواجهة مختلف التحديات التنموية التي تعجز السلطة السياسية عن مواجهتها بمفردها، إذ يمكن تحقيق تقدم رئيسي في الصحة والتغذية والتعليم والماء والصرف الصحي في الأماكن المتدنية الدخل وتحقيق مكاسب في هذه المجالات يساهم في رفع المداخل الفردية بشكل كبير¹.

بالإضافة إلى ذلك، فالمجتمع المدني يكرس الشفافية ويكشف عن الفساد الذي يضر بالتنمية. وهنا تكون الدولة ملزمة بالكشف عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ بما يتماشى ودور المواطن في المشاركة بصنع السياسة العامة في إطار من الشفافية والتعاون، بغية الوصول بالأهداف إلى غاياتها ودرء مخاطر تغلغل الفساد في ثنايا تلك السياسات².

1 عبد الله عطوي، مرجع سابق، ص 962.

2 عماد الشيخ داود، "الشفافية ومراقبة الفساد". في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (ندوة)، مرجع سابق، ص 141.

وحتى يؤدي المجتمع المدني دوره الكامل كمشارك دائم، لابد من منظومة إعلامية توصل الرسالة، وتتقصّى عن مواطن الضعف والفساد وتثمن الانجازات التنموية، وتشجع الكفاءات الوطنية.

خاتمة:

إن التنمية المستدامة التي تراعي الأبعاد البيئية وتحافظ على حقوق الأجيال المقبلة ليست رهانا اقتصاديا فحسب، بل هي تحد سياسي ومؤسسي بالدرجة الأولى يرتبط بنوعية الحكم.

ولقد تغيرت مفاهيم التنمية بحسب درجة المشروعية التي يتمتع بها نظام الحكم، وانتقل التركيز من النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية الإنسانية والمستدامة وذلك بالتوازي مع التطورات الحاصلة في النظم السياسية وطبيعتها. أي الانتقال من الحكم الفردي الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي وصولا إلى المطالبة بالمزيد من الرشادة في الحكم وإدارة الشأن العام.

والحكم الرشيد بما يقوم عليه من مشروعية في التمثيل وكفاءة في تقديم الخدمة العمومية، وحيوية للمجتمع المدني، هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة متمحورة حول الإنسان وحقوقه المختلفة والمتراصة.